خلال مشاركته في مؤتمر «The Business Year» في لندن

الناهض: «بيتك» شريك أساسي في دعم وتطوير الاقتصاد الكويتي

- البنوك الكويتية حريصة على الاستثمار في التكنولوجيا المالية والمصرفية والتحول الرقمي
- القطاع الخاص قادر على لعب دور إيجابي في مستقبل تنمية الاقتصاد الكويتي

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» كراع رسمي، في مؤتمر «دور القطاع الخاص في مستقبل الاقتصاد الكويتي»، الذي نظمته مجموعة The Business Year الإعلامية للأخبار الاقتصادية في المملكة المتحدة – لندن.

وخلال مشاركته في المؤتمر، استعرض الرئيس التنفيذي للمجموعة في «بيتك» مازن سعد الناهض، أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي، ودور «بيتك» والبنوك الكويتية بشكل عام في دعم خطة التنمية ورؤية الكويت 2035 التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

وقال الناهض إنه تماشياً مع خطة التنمية الوطنية ورؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، تسير الكويت نحو تنويع اقتصادها، منوهاً بثقته بقدرة القطاع الخاص على لعب دور إيجابي في مستقبل تنمية الاقتصاد الكويتي.

وأضاف أن القطاع الخاص، لاسيما البنوك مؤهلة إلى المساهمة في خطة التنمية الطموحة وإضافة القيمة المتوقعة من هذه المشاركة.

ولفت الناهض إلى أنه في حين تبلغ قيمة المشروعات الحكومية التي يجري لها التخطيط على المدى القصير 32 مليار دولار، فإن القطاع المصرفي جاهز للعب دور مهم في دعم مشروعات التنمية على المدى البعيد في البنية التحتية للكويت بالنظر إلى التوقعات الإيجابية بتزايد نشاط المشروعات في النصف الثاني من هذا العام وخلال 2020. وينطوي هذا الدور على تمويل هذه المشروعات، وتوفير خدمات مصرفية بدءاً من أنشطة التمويل وصولاً إلى المعاملات البنكية، إضافة إلى الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل التجاري وما إلى ذلك من أنشطة وأعمال مصرفية أخرى.

ونوه الناهض بالتغييرات والتطورات العديدة التي شهدها الاقتصاد الكويتي والتي أثمر عنها نتائج إيجابية، مضيفاً أن الكويت تتمتع بمزايا تنافسية كبيرة، وقوة مالية تؤهلها لتكون مركزاً تجارياً واستثمارياً عالمياً. بالإضافة إلى ذلك، تظهر بيانات وأرقام صادرة عن البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي المعدّل وفق القوة الشرائية للفرد الكويتي الواحد بلغ 67 ألف دولار في 2018.

مازن الناهض متحدثاً في المؤتمر

مساهمة حيوية

وأكد الناهض على أهمية مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق رؤية الكويت 2035، وتحويلها إلى مركز مالي وتجاري تبلغ فيه مصاف دول العالم المتقدم، مضيفاً أنه من خلال استقطابه لمجموعة من المواهب الكويتية الشابة والمتعلمة والمدربة جيداً، ستكون مساهمة البنوك محورية في تحقيق هذه الرؤية.

علاوة على ذلك، أوضح الناهض أن القطاع المصرفي الكويتي قادر على المساهمة بشكل بارز في مساندة الحكومة في تنفيذ الركائز الرئيسية لخطة التنمية والتي تستهدف تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري وثقافي رائد في 2035.

وعن مساهمة «بيتك» في هذه المشروعات الطموحة، قال الناهض إن البنك مشارك فاعل في العمليات والصفقات التمويلية الكبرى في الكويت، بدءاً من تمويل الحكومة والشركات في المشروعات المحلية وصولاً إلى تمويل المشروعات في الخارج، آخرها صفقة تمويل مع الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك» لمشروع استيراد الغاز المسال التابع للشركة.

واعتبر الناهض أن «بيتك» وعلى غرار البنوك الكويتية الأخرى، جزء رئيسي في بلورة رؤية 2035، بالنظر إلى السجل الحافل الذي يتمتع به كمؤسسة مالية إسلامية رائدة متمكنة من تطوير وتنمية صناعة الخدمات المالية في الكويت، والمساعدة في تسهيل نمو وتنويع جهود الاستثمار لدى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعبّر الناهض عن ثقته بأن مساهمة القطاع الخاص ولاسيما البنوك، ستساهم بخلق اقتصاد متنوع ومزدهر في غضون الأعوام الخمسة أو العشرة المقبلة.

التكنولوجيا والتحول الرقمي

وتطرق الناهض خلال كلمته إلى دور التحول الرقمي والتكنولوجيا في الصناعة المصرفية، مشيراً إلى أن البنوك تمر حالياً بعملية تحول رقمي أصبحت خلالها العديد من العمليات المصرفية آلية بالكامل.

وأكد اهتمام البنوك بتبني التكنولوجيا في الخدمات المصرفية، خاصة وأن الصناعة المالية والمصرفية شهدت ولا زالت ابتكارات هائلة وزاد فيها استخدام التكنولوجيا في السنوات الأخيرة، وفي عالم اليوم الذي يتسم بالابتكار المزعزع Disruptive Innovation، باتت الخدمات المصرفية عبر الموبايل، وتكنولوجيا اللمس، والبلوك تشين، والعملات الافتراضية، والروبوت، والبيانات الكبيرة والذكاء الصناعي، جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية.

وأضاف الناهض أن أكثر من ثلاثة أرباع المؤسسات المالية ستزيد من جهودها في الابتكار، في حين باتت العديد من الشركات تتبنى اليوم الطبيعة المزعزعة لشركات التكنولوجيا المالية «FinTech»، وذلك وفقاً لما أوردته دراسة صادرة عن مؤسسة «برايس ووتر هاوس كوبرز».

ولفت في الوقت ذاته إلى أن البنوك الكويتية حريصة على الاستثمار في التكنولوجيا المالية والمصرفية والتحول الرقمي، مؤكداً أن هذا التوجه من شأنه أن يعزز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي، خاصة وأنه ركيزة أساسية في الجهود التي تبذلها الحكومة لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي.

وأشار الناهض إلى البصمة الواضحة لـ«بيتك» في توسيع نطاق خدماته ومنتجاته وتطويرها باستمرار كونه مؤسسة مالية رائدة في الابتكار، إذ أطلق «بيتك» فرع KFH Go الذكي ذاتي الخدمة في اشبيلية والجابرية. ويقدم الفرع خدماته على مدار الساعة للعملاء. كما أطلق «بيتك» أول نظام لحجز المواعيد الكترونيا Skiplino عبر الهواتف الذكية لزيارة الفروع المصرفية، وطبق تكنولوجيا البلوكتشين عبر خدمة التحويلات المالية الفورية باستخدام شبكة «RippleNet»، وطبق تقنية الذكاء الاصطناعي عبر تنفيذ برنامج روبوت للعمليات التشغيلية RPA لتبسيط العمليات الداخلية المتعلقة بعمليات تمويل العملاء، بالإضافة الى عدد كبير من الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة.

وجاءت مشاركة «بيتك» في المؤتمر الذي عقد بالشراكة مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت KDIPA، ضمن إطار الاهتمام بالشأن الاقتصادي والاستثماري، والحرص على تحفيز الجهود التي تصب في تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة للاقتصاد الكويتي، حيث يعتبر المؤتمر منصة مناسبة لإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعين العام والخاص، وبحث تطورات بيئة الأعمال ومجالات التمويل، واستعراض دور القطاع المصرفي في دعم عملية التنمية.

وناقش المؤتمر موضوعات ومحاور متنوعة مثل: «تنويع الاقتصاد الكويتي وقود للمستقبل» لاستعراض حرص الكويت على النظر في القطاعات الإستراتيجية الأخرى بعيداً عن النفط وتشجيع المزيد من مشاركة القطاع الخاص، و«القطاع المالي الكويتي ودوره الرئيسي في الاقتصاد الكويتي»، وكذلك ناقش «الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال» بهدف تعزيز التحول الرقمي وتحفيز ريادة الأعمال لتدعيم مكانة الكويت كمركز رقمي في المنطقة. وناقش المؤتمر دور الاستثمار الأجنبي المباشر وخصخصة البورصة وأسواق رأس المال وغيرها من المحاور التي تبرز أهمية بيئة الاستثمار ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر جمع كوكبة من قيادات المال والأعمال وممثلين وخبراء من القطاعين العام والخاص، ومسؤولين ورجال أعمال محليين وأجانب.

- البنوك تضم مواهب كويتية شابة ستساهم في تحقيق رؤية 2035
- بصمة واضحة لـ«بيتك» في الابتكار عبر توسيع نطاق خدماته ومنتجاته وتحسينها

أكد أن مجموعة رواد الأعمال تعمل على مشروعات قوانين أخرى مع الأجهزة المعنية بالدولة

العجمي: إقرار تعديلات قانون المناقصات يعد نقلة نوعية بالاقتصاد

أكد عضو مجموعة رواد الأعمال، عبدالله العجمي أن إقرار تعديلات قانون المناقصات، تعد نقلة نوعية بالاقتصاد الكويتي ككل.

ولفت إلى أن اقرار التعديلات ليس الخطوة الأخيرة إذ سيعمل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الجهاز المركزي للمناقصات على تعديل اللائحة التنفيذية القديمة لقانون المناقصات لتتواءم مع التعديلات الأخيرة ليباشر بعدها المبادرون حقوقهم.

ونوه إلى انه بعد تعديل اللائحة ونشرها في الجريدة الرسمية كويت اليوم، ستقوم وزارة المالية من خلال قطاع نظم الشراء بإصدار تعميم لكافة الجهات الحكومية، للعمل من خلاله على تحقيق مكتسبات المبادرين في القانون المعدل، خصوصا وأن كافة الجهات الحكومية مطالبة بتنفيذ ماجاء في تعاميم وزارة المالية والتي تنظم اجراءات الشراء المباشر لطلبات الشراء التي تقل عن 5000 دينار ولا تتجاوز 75 الف بالاضافة إلى ان الجهات الحكومية مطالبة بأخذ موافقة وزارة المالية قبل طرح أي ممارسة أو مناقصة للوقوف على مدى توافر الاعتمادات المالية المخصصة لها في إطار عملية الرقابة المسبقة.

ونوه إلى أن هناك فرصة تنتج من التعديلات من شأنها انراء أي نشاط تشغيلي للشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في السجل الوطني، إذ إن هناك يوميا أوامر شراء حكومية يقيم تصل إلى 5 آلاف دينار.

ونوه إلى أن حقوق المبادرين مضمونة إذ أن الشركات ستصبح ملزمة بتقديم براءة ذمة من الصندوق الوطني تفيد بالتزامها بالنسب الممنوحة للمبادرين، مبينا أن تلك البراءة مشابهة لبراءة الذمة الضريبية التي تمنح من وزارة المالية .

ونوه إلى أن الممارسات ونسب المناقصات ستطرح على المبادرين فقط من خلال برنامج أعده صندوق المشروعات، وهو ما يوجب على كل المبادرين الممولين وغير الممولين من الصندوق سرعة ترتيب أوضاعهم والمبادرة بالتسجيل في السجل الوطني.

ونوه إلى أن مجموعة رواد الأعمال تعمل على مشروعات قوانين أخرى مع الأجهزة المعنية بالدولة ومن بينها التأمينات الاجتماعية للباب الخامس، وكذلك علاوة مبادرين لتمييزهم عن غيرهم ودفع الشباب للدخول في سوق العمل بالقطاع الخاص من أجل المساهمة في القضاء على البطالة وسط توقعات بتخرج الآلاف خلال السنوات القليلة المقبلة، وتحفيز الموظفين على ترك القطاع الحكومي والبدء في العمل الخاص.

وشدد على أن الخريجين الجدد باتت لديهم فرصة كبيرة لبدء نشاطهم الخاص بعد اقرار التعديلات، حيث يمكنهم التسجيل بالباب الخامس وبدء نشاطهم والتعاقد مع الجهات الحكومية المختلفة.

ولفت إلى توجه مجموعة رواد الأعمال للمطالبة بإقرار تأمين للمبادرين على أنشطتهم بما يسمح لهم بالعمل بأريحية وسط ضمانات تضمن حمايتهم من أخطار وتقلبات السوق، ليتمكنوا من العمل في جو آمن.

من جانبه، تناول عضو اتحاد رواد الأعمال، سعيد المانع أبرز الجوانب الفنية للتعديلات على القانون، مؤكدا على أن الخطوة الأولى التي يجب على المبادرين الانتباه إليها هي ضرورة التسجيل في السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى صندوق المشروعات وهو ما يخلق حالة من التكامل ينشدها التحول الاقتصادي، ناهيك عن أفضلية المنتج المحلي الصنع بالكامل بنسبة 20 في المئة.

جانب من اللقاء

بدء الاكتتاب في زيادة رأس مال شركة «مشاريع الكويت»

دعت شركة مشاريع الكويت (القابضة) مساهميها الحاليين للمشاركة في الاكتتاب بزيادة رأسمال الشركة الذي سيتم من خلال إصدار 452.748.662 سهم جديد ما يمثل حوالي 29.3 بالمائة من رأس المال الحالي المصدّر للشركة وذلك بسعر طرح 210 فلس للسهم الواحد، ببدأ الاكتتاب في زيادة رأسمال الشركة يوم 27 يونيو الجاري وينتهي يوم 17 يوليو المقبل.

وكان مجلس إدارة الشركة قد وافق خلال اجتماع له في شهر يناير الماضي على إصدار الأسهم ورفع رأس المال، وتم منذ ذلك الحين العمل على استكمال الإجراءات المطلوبة من الجهات الرقابية.

فيصل العيار

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة مشاريع الكويت السيد فيصل العيار «من المهم أن تحافظ شركة المشاريع على هيكل رأسمالي قوي بالتزامن مع النمو الذي تحققه محفظة شركاتها وذلك بهدف ضمان قدرتنا على دعم هذه الشركات. تتماشى عملية الزيادة في رأس المال مع استراتيجيتنا طويلة الأجل لتعزيز وتوسعة أنشطة شركاتنا في قطاعات الخدمات المالية، والإعلام، والتأمين، والصناعة والتربية والتعليم».

«التجاري»: الإدارة التنفيذية في زيارة لموظفي وحدة حساب العامل

جانب من الزيارة

قامت الإدارة التنفيذية في البنك التجاري الكويتي بزيارة وحدة حساب العامل التابعة لقطاع العمليات، وذلك بحضور رئيس الجهاز التنفيذي – الهام محفوظ ومسئولي القطاعات المختلفة في البنك.

وقد جاءت هذه الزيارة في إطار حرص الإدارة التنفيذية على التواصل المستمر مع جميع موظفي القطاعات اثناء العمل والإطلاع على سير العمل، والتأكد من تقديم خدمات مصرفية مميزة لعملاء البنك في كافة الأوقات، وكذلك تقديراً لجهود موظفي البنك ولتقديم الدعم اللازم لهم بما يمكنهم من أداء عملهم بشكل سليم وينعكس ايجابيا على الخدمات المقدمة لجمهور العملاء.

وفي هذا السياق قالت الهام محفوظ « ان وحدة حساب العامل في البنك التجاري تعمل على فتح حسابات العمال المسجلة تحت الشركات والمؤسسات ، وإصدار بطاقات السحب الآلي وتحويل الرواتب لحساباتهم لدى البنك التجاري والبنوك الأخرى ، كما تقوم الوحدة بأعمال تحديث بيانات حساب العمل ومتابعة شكاوي العملاء ، منوهة في هذا الصدد إلى المهام الملقاة على عاتق موظفي هذه الوحدة لتمرير الحسابات والتعامل مع العملاء في كافة الأوقات وفي أوقات الذروة عند تحويل الرواتب». وتابعت محفوظ مؤكدة أن موظفي البنك هم حجر الأساس في نقدم ورقي البنك، وهو ما يدفع البنك دوما إلى الاستثمار في موظفيه وتوفير الدعم اللازم لهم للارتقاء الوظيفي والحصول على التدريب المستمر بما يساهم بشكل اساسي في ريادة البنك ومواصلة تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء.

وكشفت محفوظ أن بيئة العمل الإيجابية التي يعتمدها البنك وسياسة التحفيز المستمر تحث موظفي التجاري على التفاني في خدمة العملاء وتقديم خدمة استثنائية لجمهور العملاء تحوز على رضاهم وترتقي لمستوى تطلعاتهم.

وفي ختام الزيارة التي سادتها الود والألفة ، توجهت الهام محفوظ وفريق الإدارة التنفيذية بالشكر لجميع الموظفين الذين لا يألون جهدا في خدمة العملاء ، مشددة على أن الكفاءة التي يتمتعون بها تساهم في جعل البنك التجاري الكويتي الاختيار المفضل للعملاء.

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 60 سنتا ليبلغ 64.34 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 60 سنتا في تداولات الثلاثاء ليبلغ 64.34 دولار أمريكي مقابل 64.94 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تباينت أسعار النفط أمس الثلاثاء مع توقع انخفاض مخزونات الخام الأمريكية ما طغى على مخاوف المستثمرين من أن تؤدي توترات التجارة بين الولايات المتحدة والصين إلى تقويض الطلب على الوقود.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 19 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 65.05 دولار في حين انخفض سعر برميل النفط الخام الأمريكي سبعة سنتات ليصل الى مستوى 57.83 دولار.